كان العميد اليحيى يلجأ للجنة التنفيذية طالبا منها أن توجد حلا لهذا الاشكال باعتبار ان رئيس الاركان معين مباشرة من قبل اللجنة التنفيذية . وقد بقيت هذه المشكلة معلقة لفترة طويلة من الزمن ، وأثرت بشكل سيىء على روحية الانضباط داخل جيش التحرير . وحدث في احدى الفترات ان اعتقلت مجموعة من الضباط الصغار في مدينة درعا المتقدم نهاد نسيبه الوثيق الصلة بالعقيد حداد . فقام العقيد حداد على أثر ذلك باعتقال هؤلاء الضباط ، بتهمة أنهم شيوعيون ، وبدأ بشن حملة اعلامية تدعو لتطهير جيش التحرير من « العناصر الشيوعية الملحدة » ، ونمت هذه الحملة بعد احداث السودان الدامية .

وفي ٣ تموز ١٩٧١ ، وقبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع بأيام جمع العقيد حداد ما يسمى بالمجلس العسكري للجيش ، واتخذ قرارا بسحب الثقة من العميد اليحيى ، وقام بعد فترة ، بابلاغ اللجنة التنفيذية بالقرار طالبا موافقتها . وعلى أثر ذلك منع العميد اليحيى من دخول مركز القيادة في دمشق ، وحاولت قوة تابعة للعقيد حداد احتلال مركز مخابرات الجيش الذي يرئسه العقيد جواد عبدالرحيم ، ولكنها فشلت . وسادت أوساط الجيش أجواء متوترة للغاية ، بدا أثناءها أن العقيد حداد قد فرض سيطرته على جيش التحرير . ولكن حين سافر الوفد الفلسطيني الى مؤتمر جده ، اختارت اللجنة التنفيذية قائد الجيش ليكون عضوا في الوفد ، واعتبر هذا الاجراء وكأنه محاولة رد اعتبار للعميد اليحيى ، مما دفع العقيد حداد لاصدار بيان قال فيه انه لا يحق للعميد اليحيى أن يمثل جيش التحرير في المفاوضات لانه لا يمثل الجيش بأي صفة من الصفات .

انتقلت اجواء الصراع في جيش التحرير داخل سوريا الى لبنان ، ففي ١٣ أيلول نشرت جريدة الهدف صورة رسالة موجهة من قائد جيش التحرير في لبنان ، النقيب حنفي الذي يعمل بتوجيه من العقيد حداد ، الى قيادة قوى الامن الداخلي في لبنان ، يطلب فيها مساعدته في اعتقال « عناصر شيوعية » فلسطينية . وقد عقدت « اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان » اجتماعا خاصا لبحث هذا الموضوع ، أدانت فيه تصرف النقيب المذكور ، وأكدت أن أي موقف أو اجراء فلسطيني يجب ان يتم من خلالها فقط،وانتهى موضوع الرسالة عند هذا الحد . ولكن تبين في ٢٠ أيلول ، ان زمرة النقيب المذكور قتلت تحت التعذيب الشديد « عبد الرحمن البرادعي » الذي يعمل في اجهزة الاستماع لاذاعات العدو في مخابرات جيش التحرير التابعة للعقيد جواد عبدالرحيم . وبعد انكشاف هذا الحادث الذي أثار استنكارا واسعا جدا ، عقدت زوجة البرادعي مؤتمرا صحفيا في مدينة صيدا كشفت فيه النقاب عن تفاصيل اعتقال زوجها ، والتعذيب الشديد الذي تعرض له وأدى الى وفاته. ووزع مكتب قائد الجيش العميد اليحيى نص مذكرة بعث بها الى اللجنة التنفيذية حول الحادث ، محملا العقيد حداد مسؤولية ذلك ، ومطالبا اللجنة التنفيذية باتخاذ الاجراءات اللازمة لايقاف هذه الاعمال . كما قامت اللجنة السياسية العليا يوم ٢٤ أيلول باصدار بيان حول الحادث ، وبارسال وفد الى اللجنة التنفيذية في دمشق ليتم معها بحث ما يتوجب اتخاذه من اجراءات ضد هذه المواقف . وقد رد اتباع العقيد حداد في لبنان على هذا النشاط بتوزيع بيانات مضادة طالبت بوقف نشاط اللجنة السياسية في لبنان « وتقديمها لمحكمة الثورة » لانها تتهم « ضباط الجيش الشرفاء » . ثم قام مكتب قائد الجيش بتوزيع بيان اخر موجه الى اللجنة التنفيذية يعلمها فيه بوفاة شخص اخر يدعى « عثمان احمد جاويش » تحت التعذيب على ايدي الزمرة نفسها ، ويطالبها من جديد أن تتدخل لايقاف سلسلة هذه الحوادث .

وقد استمر هذا الجو داخل جيش التحرير ، مولدا استياء شعبيا عاما الى أن أصدرت اللجنة التنفيذية يوم ٧ ت١ قرارا اعلنت فيه فصل كل من العميد عبد الرزاق اليحيى ، والعقيد عثمان حداد ، وتعيين العميد مصباح البديري رئيسا للاركان مع منحه صلاحيات القائد العام . ثم أعقبت ذلك بقرار اخر اعلنت فيه فصل ٢٩ ضابطا من كبار ضباط جيش التحرير ، يمثلون الاتجاهين المتصارعين . والجدير بالذكر ان العميد مصباح البديري نفسه ، كان قد قاد في عام ١٩٦٨ تمردا ضد اللجنة التنفيذية أقيل على اثره ، وخلفه العميد اليحيى الذي كان في ذلك الوقت قائدا للواء حطين . وعاد العميد البديري بعد اقالته للعمل كضابط في الجيش السوري الى ان تسلم منصبه الجديد .

ومن المفترض ان يكون هذا الاجراء خاتمة